الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية – تخصص: طرق كمية في التسيير

بعنوان :

تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدامACP

(دراسة تطبيقية على مؤسسات ولاية سعيدة)

إعداد الطالبة:

- فرحان خيرة

تحت إشراف:

الأستاذ: بومعزة عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ ..... رئيسا

الأستاذ ..... مشرفا

الأستاذ ..... ممتحنا

الأستاذ ..... ممتحنا

السنة الدراسية:

2014-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

{ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }

سورة التوبة: آية 105

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعصارة فكري إلى والدي العزيز الذي كان

لي نعم السند في حياتي. أطال الله في عمره وحفظه.

إلى أغلى إنسانة في الوجود إلى الصدر الحنون أمي الغالية أطال

الله في عمرها وحفظها الله.

إلى إخوتي الأعزاء توفيق، جيلالي،محمد

وزوجاتهم وسيلة، نوال، فاطمة

وأولادهم نور وضياء العائلة :رفيف ،أشواق،عبد النور،يونس.

دون أن أنسى أخواي علي و نصر الدين

وإلى أختي الغالية هوارية وزوجها المحترم وشمعتيهما سلسبيل

ومروة.

وإلى خالتي صليحة التي رافقتني بنصحها ودعواتها لي.

إلى كل صديقاتي وأصدقائي بالدراسة

شكر و تقدير

عملا بقوله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم.... "، وبقوله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس

لا يشكر الله" أو كما قال صلى الله عليه وسلم

(الحمد لله رب العالمين، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته)

وأتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ المشرف : " بومعزة عبد القادر" لقبوله الإشراف على هذا العمل.

وما كان هذا العمل مجهود الباحث لوحده، وإنما بتوفيق من الله والمساعدات و التوجيهات القيّمة والإرشادات لكل من الأستاذة "مولاي أمينة" و الأستاذ "بن سكران بودالي".

كما أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الملخـــــص:

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عدة مراحل إصلاحية منذ فترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، نظرا لأهميتها الواضحة في الاقتصاد الوطني والدور الذي تؤديه في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة.

وعليه نحاول في هذا البحث تحليل السلوك الاقتصادي لعينة من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سعيدة، باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية، وقد اتجه البحث أساسا إلى استخراج العوامل المحددة للسلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من خصوصياتها المالية، وتبين أن السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تفسيره من خلال مجموعة من العوامل هي: المردودية الاقتصادية، حجم المؤسسة، الهيكل المالي للمؤسسة، الاحتياج لرأس المال العامل، قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي وسلوكها التجاري.

الكلمـــات المفتاحية: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، السلوك الاقتصادي،التحليل إلى مركبات أساسية،العوامل.

Résumé:

Le sujet de cette étude concerne les différentes transformations et réformes qu'a connu les petites et moyennes entreprises PME au niveau national depuis l'independence à l'heure actuelle.

L'existance de ces PME reflète positivement sur le reste des variables économique en contribuant sur la croissance l'économie du marché moderne.

De ce fait, et afin d'analyse le comportement économique nous avons comme étude un échantillons de ces dites entreprises au niveau de la wilaya de SAIDA; en utilisant la méthode d'analyse en composantes principales.

Nous avons conclu que les PME à fait suivre le rythme avec les tendance à savoir :

Rentabilité économique, taille de l'entreprise, la structure financière de l'entreprise, le besoin en fonds de roulement, la capacité de l'organisation autofinancement et le comportement commercial.

Les Mots Clés : PME, Comportement économique, ACP, Facteurs.

قائمـــة المحتويـــات

قائمـــــة المحتويـــــات

الصفحـــة	المـــــوضـــــوع
د	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ك	قائمة الملاحق
م	قائمة المختصرات
س	الإطار العام للدراسة
ص	مقدمة
ص	مشكلة الدراسة
ص	فرضيات الدراسة
ق	ا-مبررات اختيار الموضوع
ق	ب-أهمية الدراسة
ق	ج-حدود الدراسة
ق	د-منهج البحث والأدوات المستخدمة
ق	هـ-مرجعية الدراسة
ر	و- طبيعة المراجع
ر	ز- صعوبة الدراسة
ر	ح- خطة بناء الدراسة
22	الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة
22	المبحث الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
22	1-1-1 بعض التعاريف المعتمدة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
22	1-1-1-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول المتقدمة
22	1-1-1-1-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للو.م.أ
22	1-1-1-1-2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبريطانيا
22	1-1-1-2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول النامية
24	1-1-1-2-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمصر
24	1-1-1- 3تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض المنظمات الدولية

1-1-1-3-1 اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة	24
1-1-1-3-2 اللجنة الأوروبية للإتحاد الأوروبي	24
1-1-1-4 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري	25
1-1-2 الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
1-1-2-1 الإشراف المباشر من قبل صاحب المشروع	25
1-1-2-2 خلق فرص عمل	26
1-1-2-3 التنظيم الإداري	26
1-1-2-4 سهولة التأسيس	26
1-1-2-5 سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات	26
1-1-2-6 انخفاض مستوى معامل رأس المال الثابت	26
1-1-3 أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
1-1-3-1 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل	26
1-1-3-2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الإنتاج الصناعي	27
1-1-3-3 تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية	27
1-1-3-4 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الجهوية	27
1-1-3-5 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتشجيع الاستثمار	27
1-1-4 المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
1-1-4-1 المشاكل والصعوبات الداخلية	28
1-1-4-1-1 المشاكل المالية	28
1-1-4-1-1-1 عدم القدرة على إعداد الخطط والتنبؤات المالية	28
1-1-4-1-1-2 محدودية رأس المال المستثمر	28
1-1-4-1-1-3 انخفاض هامش الربح	29
1-1-4-1-1-4 ازدياد حجم التمويل بالاقتراض	29
1-1-4-1-2 المشاكل الإدارية والتنظيمية	29
1-1-4-1-2-1 عدم قدرة صاحب المشروع على القيام بوظائف التسيير بصورة متكاملة	29
1-1-4-1-2-2 عدم رغبة صاحب العمل في تفويض جزء من سلطاته إلى مرؤوسيه	29

1-1-4-1-3 المشاكل التسويقية	30
1-1-4-1-3-1 انخفاض الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
1-1-4-1-3-2 عدم اهتمام إدارة المشروع بالجوانب التسويقية	30
1-1-4-1-4 المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية	30
1-1-4-2 المشاكل والصعوبات الخارجية	30
1-1-4-2-1 الأسواق	31
1-1-4-2-2 الإطار التأسيسي التشريعي	31
المبحث الثاني: السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
1 -2 -1 نسب المردودية	32
1-2-1-1 المردودية الاقتصادية الإجمالية	33
1-2-1-2 الهامش الإجمالي للاستغلال	35
1-2-1-3 المردودية الاقتصادية الصافية	36
1-2-1-4 الهامش الصافي للاستغلال	36
1-2-1-5 معدل الهامش الصافي	37
1-2-1-6 معدل الهامش على القيمة المضافة	37
1-2-1-7 التكامل العمودي	37
1-2-2 نسب النشاط	38
1-2-2-1 معدل دوران الأصل الاقتصادي	38
1-2-2-2 دوران الأموال الخاصة	38
1-2-2-3 القيمة المضافة إلى الأصل الاقتصادي	38
1-2-2-4 القيمة المضافة إلى متوسط عدد المستخدمين	38
1-2-2-5 الأصل الاقتصادي إلى متوسط عدد المستخدمين	39
1-2-3 نسب المديونية والتكاليف	39
1-2-3-1 مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة	39

1-2-3-2 المصاريف المالية إلى القيمة المضافة	39
1-2-3-3 المصاريف المالية إلى الفائض الإجمالي للاستغلال	39
1-2-3-4 معامل الاستدانة	39
1-2-4 نسب التمويل الذاتي	40
1-2-4-1 التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة	40
1-2-4-2 القدرة على التمويل الذاتي إلى الأموال الخاصة	40
1-2-5 التحليل إلى مكونات أساسية Analyse Composantes Principales	42
1-2-5-1 مفهوم التحليل إلى مكونات أساسية	42
1-2-5-2 أهداف التحليل إلى مكونات أساسية	42
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	43
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة	45
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	47
المبحث الأول: دراسة وصفية	49
2-1-1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	49
المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات	52
2-2-1 التقنية الإحصائية المستخدمة	52
2-2-2 عينة الدراسة	52
2-2-3 التحقق من شروط ACP	52
2-2-4 تطبيق تقنية التحليل إلى مكونات أساسية	55
2-2-5 تسمية العوامل المستخرجة	58
2-2-6 مقارنة نتائج الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية	60
خاتمة	62
قائمة المصادر والمراجع	63
قائمة الملاحق	67

قائمة الجداول

قائمـــــة الجـــــداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات حسب الحجم	23
2-1	متغيرات الدراسة وتفسيراتها المالية والاقتصادية	30
3-1	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	39
1-2	قطاع النشاطات المهيمنة للسداسي الأول سنة 2010	49
2-2	مصفوفة الارتباط	51
3-2	شروط ACP	52
4-2	نوعية تمثيل المتغيرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53
5-2	جدول التباين المفسر	54
6-2	مصفوفة المكونات بعد التدوير	55
7-2	تلخيص العوامل الستة والمتغيرات المرتبطة بها	56

قائمة الملاحق

قائمـــــة الملاحـــــــق

رقم الملحق	رقم العنـــــوان
1	متغيرات الدراسة وتفسيراتها المالية والاقتصادية
2	نوافذ برنامج SPSS

قائمة المختصرات

قائمـــــة المختصرات

الكلمة المختصرة	شرحها باللغة الفرنسية	شرحها باللغة العربية
PME	La Petite et Moyenne Entreprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
SPSS	Statistical Package for Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
ACP	Analyse An Composantes Principales	التحليل إلى مكونات أساسية

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر كباقي الدول النامية منذ بداية الثمانينات و ما حملته من توجهات جديدة في سياسة التنمية خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تدفعنا إلى إلقاء نظرة شاملة على السياسة التنموية في الدول بعدما ارتبطت باختيارات صناعية كان لها بعد إيديولوجي، حيث أعطت الاهتمام للقطاع العام في تسيير المؤسسات العمومية الضخمة معتقدين أن دورها يتناسب مع حجمها في إحداث عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، غير أن هبوب رياح الإصلاحات الاقتصادية و الإختلالات التي ظهرت في الاقتصاديات الوطنية و فشل المؤسسات العمومية في تحريك دواليب الاقتصاد أدى إلى اللجوء إلى التمويلات الأجنبية و الافتراضات الخارجية التي زادت من حدة تفاقم المديونية، حيث وجدت هذه البلدان نفسها رهينة المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي بدأ يضغط على هذه الدول لانتهاج عمليات الخوصصة و فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة بغية فك الاختناقات المالية على هذه الدول و ذلك بالتنازل عن أصول وحدات القطاع العام لصالح القطاع الخاص.

و الجزائر كباقي الدول حاولت مسايرة هذه المستجدات، ففتحت المجال للقطاع الخاص و أصدرت القوانين والتشريعات، و لأن القطاع الخاص هو الذي يمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فمنذ 1984 قررت الهيئات العمومية منح القطاع الخاص الاستغلال الأمثل للنسيج الصناعي وتقييم المنتوجات الوطنية خارج المحروقات لتصديرها إلى الخارج، وكان هدف هذه العملية هو ارتفاع دخول العملة الصعبة والقيام بإصلاح ميزان المدفوعات. حيث أصبحت ضرورة اقتصادية بعد أن ثبت أن لها دورا هاما في تنمية القطاع الصناعي، ففي بحوث و دراسات أجنبية خاصة في الدول الأوروبية و الأمريكية تبينت نجاعة هذا النوع من المؤسسات.

في حين أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكييفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل و جلب الثروة.

لذا فإن مختلف برامج الحكومات قد كرست هذا الاتجاه، باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة في ظل التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي في اتجاه الاقتصاد الحر، و على غرار هذه الحكومات، استطاعت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الثالثة أن تجد لهذا القطاع مكانا رائدا في ظل التوجهات الحديثة للاقتصاد الوطني.

ا- مشكلـــــــــة الدراســـــــة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد الموضوعات الهامة التي تشغل أذهان متخذي القرار و ذلك لما تتمتع به من أهمية و قدرة كبيرة على دعم التنمية الاقتصادية من جهة و النهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى، وتناولها العديد من الباحثين في الكثير من الدول الأجنبية والعربية، وذلك من جوانب عدة كمفاهيمها الأساسية، ومساهمتها في الاقتصاد ، والمعوقات التي تواجهها، والسياسات المنتهجة من طرف الدول لترقيتها، لذا ارتأيت دراسة تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمكن تفسيره من خلال مجموعة من العوامل، ويمكن صياغة المشكلة على النحو التالي:

انطلاقا من الخصوصيات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ماهي العوامل المحددة لسلوكها الاقتصادي ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك أثر المردودية الاقتصادية على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل هناك أثر حجم المؤسسة على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل هناك أثر الهيكل المالي على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل هناك أثر الاحتياج لرأس المال العامل على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل هناك أثر قدرة التمويل الذاتي على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل هناك أثر السلوك التجاري على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ب- فرضيـــــات الدراســـــة:

لقد تم بناء فرضيات الدراسة اعتمادا على مشكلة الدراسة حيث أن فرضيات الدراسة تعد إجابات للظاهرة المدروسة، وحلولا متوقعة لمشكلة موضوع الدراسة. سيتضح من الجانب التطبيقي إمكانية رفضها أو قبولها.

الفرضية الأول: يوجد أثر المردودية الاقتصادية على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية: يوجد أثر حجم المؤسسة على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر الهيكل المالي على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر الاحتياج لرأس المال العامل على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الخامسة: يوجد أثر قدرة التمويل الذاتي على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية السادسة: يوجد أثر السلوك التجاري على السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ-مبررات اختيار الموضوع:

- أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة لما يؤديه من دور في حركية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو، إلى جانب إمكانية مساهمته في تقليص حجم الواردات السلعية وبالمقابل حجم الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في السنوات الأخيرة من طرف الدولة ورجال الأعمال وذلك نظرا لتزايد أهميته في اقتصاد السوق وما يجلبه من مزايا ومدا خيل.
- اقتراب موعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يفرض عليها أكثر الاهتمام بهذا القطاع بكل جوانبه.
- الميولات الشخصية نحو مواضيع تحليل البيانات.

ب-أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث أثر السلوك الاقتصادي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تنبع أهمية الدراسة عن كونها محاولة بحثية تركز على دراسة موضوع السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغير ة والمتوسطة الذي يعد من الموضوعات الحديثة، كونها محاولة لدراسة العوامل المحددة للسلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من خصوصياتها المالية.

ج-حدود الدراسة:

الحدود الزمكانية: تم تشكيل عينة مكونة من 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بولاية سعيدة، في أواخر شهر أفريل سنة 2014.

د-منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، يستند إلى حقيقة تطابق النظري مع التطبيقي حيث استخدمت لدراسة هذا المنهج التحليل إلى مركبات أساسية عن طريق البرنامج الإحصائي للحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS.V.20**

هـ-مرجعية الدراسة:

تم اختيار هذه الدراسة استكمالا لدراسة الدكتورين "عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي "

- جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-ورقلة- بعنوان " تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة **1990-2006** –مدخل التحليل إلى مركبات أساسية ".

و - طبيعة المراجع:

طبيعة المراجع عبارة عن كتب ورسائل ماجستير والملتقيات الدولية وأطروحة دكتوراه في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد تم الاعتماد على الكتب في السلوك الاقتصادي.

أما التحليل إلى مركبات أساسية فلقد اعتمدنا على كتاب واحد و رسالة ماجستير ومجلة.

ز - صعوبة البحث:

تكمن الدرجة الأولى في ندرة المراجع التي تتناول النسب المالية المفسرة للسلوك الاقتصادي بجامعة سعيدة، أما الصعوبة الثانية تكمن في الحصول على البيانات المحاسبية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بحجة سرية المعلومات.

خطـــــــــــة بنـــــــــاء الدراســـــــــة:

تتضمن هذه الدراسة العناصر التالية:

الإطار العام للدراسة :

يتضمن هذا الفصل التمهيد بتقديم فكرة شمولية عن الدراسة وأهدافها وأهميتها وأسئلتها وعناصرها وفرضياتها المختلفة التي تغطي أهدافها، ومحدداتها وخطتها.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: شمل هذا المبحث على الإطار النظري لموضوع الدراسة حيث تضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة.

المبحث الثاني: تم الإبراز على 18 متغيرة (نسب مالية) لتفسير السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم التطرق إلى التحليل العاملي وتحديدا التحليل إلى مركبات أساسية.

المبحث الثالث: خصص لمراجعة الأدبيات السابقة في مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف جوانبها بداية من الرجوع إلى عدد من أطروحات الدكتورة و رسائل الماجستير.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

يشتمل هذا الفصل على مبحثين و تمثل المبحث الأول في دراسة وصفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، والمبحث الثاني الطريقة والإجراءات من حيث منهجية الدراسة، شمل عينة الدراسة وأدوات تحليل البيانات.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء عرض البيانات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة وتحليلها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي لوصف ظاهرة الدراسة بولاية سعيدة.

الاستنتاجات:

صيغت في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيـــــد:

سيتضمن الفصل ثلاثة مباحث الأول الإطار الفكري الذي قاد إلى تبني فكرة الدراسة حيث سيتم تقديم الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمبحث الثاني السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحليل إلى مركبات أساسية باستخدام SPSS ، أما المبحث الثالث نستعرض فيه مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول: الإطـــــار النظـــــري للدراســـــــة والدراســـــات السابقـــــة

المبحث الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1-1 بعض التعاريف المعتمدة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هده المؤسسات في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، إلا أنه اختلفت مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يوجد تعريف جامع ومحدد لها ومن بين أهم التعريفات المعتمدة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1-1-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول المتقدمة:

الولايات المتحدة الأمريكية: عرفت الو.م.أ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمعياري عدد العمال ورأس المال المستثمر على أنها:" الصناعات التي يعمل بها 250 عاملا ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 90 مليون دولار" **(يوسف قريشي، أطروحة دكتوراه، 2005، ص25)**

بريطانيا:عرفت بريطانيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمعياري العمالة ورأس المال على أنها : الوحدات الصناعية التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن 1مليون دولار" **(مدحت القريشي،2005،ص180)**

1-1-1-2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول النامية:

مصر: تختلف التعاريف المتواجدة في دولة مصر وتتعدد وأهمها التعريف الذي يأخذ بعين الاعتبار معياري العمالة ورأس المال والدي يتمثل في: "الصناعات التي تعتمد على استخدام عمالة تتراوح ما بين 06-49 عاملا وتستخدم حجما نسبيا من رأس المال الذي لا يزيد عن 1 مليون جنيه مصري" **(موقع وزارة الصناعة في مصر)**

1-1-1-3 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض المنظمات الدولية:

اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة:

عرفت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأقصى هده الأخيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لمعيار العمالة على أنها :" المنشآت التي تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عددهم 50 عاملا إذا كانت لا تستخدم قوى محركة، أو 20 عاملا إذا كانت تستخدم قوى محركة". **(فتحي السيد عبده، 2005،ص56)**

اللجنة الأوروبية للاتحاد الأوروبي:

اعتمدت اللجنة الأوروبية للاتحاد الأوروبي في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري عدد العمال ورقم الأعمال معا كما يلي:**(إسماعيل شعباني، 2003،ص28)**

- المؤسسات المصغرة: تشغل أقل من 10 عمال وتنتج قيمة مبيعات أقل من 2مليون €
- المؤسسات الصغيرة: تشغل أقل من 50 عامل وتنتج قيمة مبيعات أقل من 10 مليون €
- المؤسسات المتوسطة: تشغل أقل من 250 عامل وتنتج قيمة المبيعات أقل من 50 مليون €

1-1-1 -4 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري:

استعان المشرع الجزائري في تعريفه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في سنة 1996م بحيث عرفها على أنها : **(المادة 4 من القانون التوجيهي، رقم 15/1، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**

- ❖ مؤسسة إنتاج السلع والخدمات.
- ❖ تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- ❖ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وأن تتوفر على الاستقلالية.

أما من أجل التمييز بين حجمها تم الاعتماد على المعايير الثلاثة التالية وهي:

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات حسب الحجم

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	المجموع السنوي للميزانية
المؤسسات المصغرة	9-1	< 20 مليون دج	10 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	49-10	<200 مليون دج	100 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	250-50	200 مليون دج إلى 2 مليار دج	100 مليون دج إلى مليون دج

المصدر: المادة 5 و7 حسب القانون رقم 08/10 المؤرخ في 2001/12/12

1-1-2 الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الميزات يمكن عرضها في العناصر الآتية:

1-1- 2-1 الإشراف المباشر من قبل صاحب المشروع:

غالبا ما تتم إدارة المشاريع الصغيرة من قبل المالك شخصيا، لدلك فالقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة والصرامة وهدا لضمان نجاح عمل المشروع حيث يتم توزيع الاهتمام غير الرسمي نحو اتجاهين الأول يخص طلبات الزبائن والثاني يخص العمال ومطالبهم.**(مدحت القريشي، 2005،ص183)**

1-1-2-2 خلق فرص عمل:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي على عنصر اليد العاملة في إنتاجها مع الاستعانة ببعض المعدات والآلات ذات التكاليف المنخفضة وإن هدفها قد يكمن في توفير فرص العمل وخلقها بالرغم من أنها تستخدم التكنولوجيا المتطورة في بعض أنواع النشاط.**(فتحي السيد عبده،2005،ص65)**

1-1-2-3 التنظيم الإداري:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم إداري واضح وجد بسيط وغير معقد، إذ يتم تحديد المسؤوليات بشكل دقيق وتوضيح المهام والأعباء لكل فرد بالإضافة إلى سرعة ودقة وفاعلية اتخاذ القرار فيها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.**(توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، 2002،ص29)**

1-1-2-4 سهولة التأسيس:

هدا النوع من المؤسسات يفتح المجال أمام تحقيق فرص العمل وترقية الاقتصاد العائلي، ولا يحتاج إلا إلى رؤوس أموال قليلة وأصول وممتلكات بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.**(نفس المرجع،ص29)**

1-1-2-5 سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات:

حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك وفقا للاحتياجات من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع القدرات الشرائية، إضافة إلى القدرة على الانتشار في مختلف المناطق الجغرافية والتكيف مع تغيرات السوق وتقديم منتوج ذو جودة عالية.**(بريش سعيد، الملتقى الدولي الرابع،2006،ص32)**

1-1-2-6 انخفاض مستوى معامل رأس المال الثابت:

تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا أقل كثافة في رأس المال الثابت، أي انخفاض معدل تكلفة رأس المال الثابت/تكلفة العمل، وهذا ما يؤدي إلى استيعاب فائض العمالة بتكلفة نسبية مناسبة والاعتماد عليها بدرجة كبيرة مقابل محدودية الآلات والتجهيزات وبالتالي قلة تكاليف التعطيل والصيانة والإصلاحات.**(صلاح الدين حسن السيسي،2009،ص32)**

1-1-3 أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق أدوار متعددة في النشاط الاقتصادي منها:

1-1-3-1 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل:

تعتبرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية فهي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة وهذا يرجع طبعا لصغر حجمها.

وإن من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الدول خاصة النامية يوجد البطالة كما أن هذه الدول تتميز بنمو سريع للسكان وقوة العمل وندرة رؤوس الأموال لذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في خلق مناصب العمل، وقد أثبتت مختلف الدراسات أن هذه المؤسسات تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن

المؤسسات الضخمة لهذا نجد أن معظم الدول تركز على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في توفير مناصب الشغل. **(محمد الهادي مباركي، الملتقى الوطني الدولي، 2002،ص 4)**

1-1-3-2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الإنتاج الصناعي:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية في الإنتاج وقدرة عالية على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على السوق، بعبارة أخرى فإنها تتميز بمرونة أكبر من المؤسسات الكبرى خاصة في مواجهة التقلبات الطارئة في مختلف الظروف الاقتصادية، كما أن هذه المؤسسات تمارس أنشطتها في عدد كبير من المجالات الاقتصادية وهذا من شأنه أن يساعد على تنوع المنتجات الصناعية التي تنتجها، وبهذا فهي تعمل على تلبية حاجات المستهلكين المتزايدة والمتنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية (القطاع الصناعي، الزراعي والتجاري) وتنويع عملها في الأسواق المحلية لتصريف منتجاتها عكس المؤسسات الضخمة التي قد تصادف مشكل تسويق منتجاتها في السوق المحلي نتيجة لضيقه.**(عبد الرحمان يسرى أحمد، 2000،ص 68)**

1-1-3-3 تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية:

تلعب المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي لأنها لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية ومادية كبيرة الأمر الذي يساعدها على تطوير منتجاتها وبالتالي تلبية الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة.

كما تحاول هذه المؤسسات تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات.

وعليه تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بهذا النوع من المنتجات لعدم طلب هذه الصناعات لرؤوس أموال ضخمة كما أنها تتميز بسهولة التسويق مقارنة بالسلع الأخرى مثل سلع التجهيز.**(عبد الرحمان يسرى أحمد، 2000،ص25)**

1-1-3-4 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الجهوية:

تعاني الدول النامية من مشكل عدم التوازن للانتشار الصناعي، إذ نجد أن معظم المناطق الريفية تعاني من العزلة الاقتصادية ولهذا تحاول الكثير من الدول فرض نوع من التوازن بتشجيع المشاريع الاستثمارية في المناطق الريفية المعزولة، وبذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأداة الأكثر فعالية في دعم التوازن الجهوي لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تتطلب تكوينا عاليا أو تكاليف مرتفعة، كما أنها تعتمد على كثافة اليد العاملة وهذا ما يناسب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق.**(محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2007، ص71)**

1-1-3-5 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتشجيع الاستثمار:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة خاصة الشباب وهذا الاهتمام من طرف صغار المستثمرين يعود أساسا لقدرة هذه المؤسسات على توظيف

المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطرة نتيجة لقصر فترة استرداد رأس المال المستثمر، فهي تتميز بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات ورقم الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها، كما أنها تتميز بسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان.

وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الانسحاب وهذا نتيجة سهولة تحويل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة، وبهذا فهي تساهم في تشجيع الاستثمار الذي يعتبر الدافع الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية في أي دولة ويساعد بصفة مباشرة في القضاء على البطالة ورفع مستوى النمو الاقتصادي من خلال التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج الوطني، الادخار، الصادرات، الاستهلاك، الاستثمار، إحلال الواردات). **(عبد الرحمان يسرى أحمد، 2000، ص26)**

1-1-4 المشاكل و الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات والتي يمكن التمييز فيها بين المشاكل والصعوبات الداخلية والخارجية:

1-1-4-1 المشاكل والصعوبات الداخلية:

تتمثل المشاكل الداخلية التي يواجهها عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك العوامل التي تكون داخل إطار المؤسسة نفسها والتي قد تنشأ من خلال وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع ومن أهمها:

1-1-4-1-1 المشاكل المالية:

تضم هذه الأخيرة مجموعة من الصعوبات المتعلقة بإعداد الخطط والتنبؤات المالية، إدارة الأموال، تحليل البيانات المالية وغير ذلك.**(صلاح الدين حسن السيسي، 2009، ص278)**

1-1-4-1-1-1 عدم القدرة على إعداد الخطط والتنبؤات المالية:

بما أن التنبؤات الخاصة بحجم المبيعات واحتياجات الأصول تمثل عاملا أساسيا في تحديد الاحتياجات المالية للمشروع، فإن عدم القدرة على إعداد التنبؤات الدقيقة للأنشطة على مراحل التشغيل قد يؤدي إلى خسائر كبيرة في المركز المالي للمؤسسة ككل، كما أن صعوبة إعداد الخطط يؤدي إلى اختلاف توقيت الحصول على الأموال المتنبأ بها عن توقيت الحاجة الفعلية إليها. **(مؤتمر العمل العربي، 2008، ص33)**

1-1-4-1-1-2 محدودية رأس المال المستثمر:

معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشاؤها تكون في إطار عائلي أو فردي عن طريق توظيف مدخراتها في مشروع إنتاجي يتوقع منه أن يذر عائدا أفضل لو تم توظيفه في البنوك، لكن سرعان ما تواجهها

مشاكل مالية تخص محدودية رأسمالها مما تكون مجبرة على الاقتراض أو الانسحاب نهائيا من السوق التنافسية.**(نفس المرجع، ص33)**

1-1-4-1-1-3 انخفاض هامش الربح:

يعتبر هامش الربح أحد مؤشرات نجاح المؤسسات من عدمه، لكن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من النقص الحاد في هامش الربح وذلك نتيجة لارتفاع التكاليف بمعدلات أكبر من معدلات ارتفاع إيرادات المبيعات أو بسبب السعي لرفع المبيعات عن طريق تخفيض هامش الأرباح نتيجة ازدياد حدة المنافسة أو ارتفاع الطلب مع المنافسة. **(صلاح الدين حسن السيسي، 2009، ص278)**

1-1-4-1-1-4 ازدياد حجم التمويل بالاقتراض:

نظرا لمحدودية رأس المال الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن أوضاعها المالية تصبح غير مستقرة وترتفع نسبة مخاطر القروض وهذا ما قد يؤدي إلى ارتفاع الطلب على القروض وتكلفة الحصول عليها ومن تم تكون المؤسسة مجبرة على دفع أقساط القروض السنوية مع معدلات الفائدة لكن مع ازدياد احتمال عدم القدرة على التسديد في المواعيد المحددة تعجز هذه المؤسسات، ومع مرور الوقت يتم تصفيتها وزوالها من الأسواق. **(مؤتمر العمل العربي، 2008، ص34)**

1-1-4-1-2 المشاكل الإدارية والتنظيمية:

في الواقع العملي يواجه صاحب المشروع عدة صعوبات منها عدم القدرة والكفاءة والخبرة في المجال الإداري والتنظيمي:

1-1-4-1-2-1 عدم قدرة صاحب المشروع على القيام بوظائف التسيير بصورة متكاملة:

إن عدم القيام بالتخطيط الفعلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد الخطط والبرامج وغياب التنسيق بين مختلف الإدارات وعدم فعالية الرقابة المتبعة وعدم القدرة على اتخاذ القرار الأمثل والصحيح ما هو إلا نتيجة لقلة الخبرة الإدارية، وهي عوامل تؤدي حتما إلى فشل المؤسسة وخروجها مبكرا من السوق، وللأسف ما يميز أصحاب المشاريع نقص الثقافة التنظيمية لوظائف التسيير وأهميتها بالنسبة لاستغلال المشروع ومستقبله. **(مؤتمر العمل العربي، 2008، ص36)**

1-1-4-1-2-2 عدم رغبة صاحب العمل في تفويض جزء من سلطاته إلى مرؤوسيه:

من بين الخصائص التي تم التطرق إليها سابقا نجد أن رب العمل هو الذي يتولى إدارة مؤسسته بمفرده (الجمع بين الملكية والإدارة) وذلك حرصا على ماله ورغبته في النجاح والازدهار غير أن هذا لا يتناسب مع المراحل المختلفة من عمر المشروع (الإنشاء والتوسع) والذي يحتاج إلى من يساعده في العمل الإداري إضافة إلى صعوبة تفويض السلطة التي قد تكون كذلك مشكلا في عم نجاحه.**(نفس المرجع، ص 36)**

1-1-4-1-3 المشاكل التسويقية:

تعتبر وظيفة التسويق من أهم العمليات التي تربط المؤسسة بالمستهلكين في الأسواق، فإن لم يكن للمدير دراية كافية بإمكانيات تسويق منتوجه وسلوك المستهلك والعوامل المؤثرة على قرارات الشراء واحتياجات السوق فلن يستطيع إبقاء مؤسسته في ظل المنافسة ولا حتى إيصال منتوجاته للمستهلكين، لكن الواقع غير ذلك لأن هذا من بين نقاط الضعف التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صعوبة رفع حصتها السوقية من جهة والاهتمام بالجوانب التسويقية المكلفة من جهة أخرى. **(صلاح الدين حسن السيسي، 2009، ص280)**

1-1-4-1-3-1 انخفاض الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعمل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أسواق تتميز بسهولة الدخول إليها نظرا لانخفاض كلفة الاستثمار الأولي اللازم مثل: إنتاج الأثاث، أكياس البلاستيك، الملابس الجاهزة، مما يساعد ويشجع الكثير من المستثمرين في هذه الأسواق وهذا ما يؤدي إلى تخفيض الحصة السوقية لهذه المؤسسات القائمة واشتداد حدة المنافسة**.(نفس المرجع، ص280)**

1-1-4-1-3-2 عدم اهتمام إدارة المشروع بالجوانب التسويقية:

تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر بأنشطة الإنتاج والتمويل بالرغم من معرفة درجة أهمية وظيفة التسويق في تصميم المنتوج الذي يجب أن يلبي أذواق واحتياجات المستهلكين وكمية الطلب على المنتوج وأسعاره والترويج وفتح أسواق جديدة وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف التسويق كدراسات السوق، تكاليف النقل، التوزيع**.(مؤتمر العمل العربي،2008، ص99)**

1-1-4-1-4 المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية:

من بين الصعوبات التي تعيق تنمية واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوجد قلة توفر اليد العاملة المؤهلة والمدربة تقنيا وإداريا والقادرة على الحصول على المعلومات بسهولة واكتساب المعرفة لتطوير تقنية الإنتاج والتجديد والإبداع التي تنجح المؤسسات وترفع من قدرتها التنافسية**.(نفس المرجع، ص100)**

1-1-4-2 المشاكل والصعوبات الخارجية:

تعتبر المشاكل والصعوبات الخارجية مجموعة من العوامل التي تقع خارج نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس لهذه الأخيرة القدرة عل التدخل فيها لأنها تؤثر على أدائها في المدى القصير والمتوسط والطويل لكن بإمكانها التحكم في محيطها الداخلي حتى تستطيع التأقلم مع هذه الصعوبات ومن أهمها: **(مؤتمر العمل العربي،2008، ص101).**

1-1-4-2-1 الأسواق:

يتمركز الطلب الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلية على الطلب الخاص للمستهلكين المحليين على السلع الاستهلاكية، المستلزمات الصناعية أو الزراعية ومجالات النقل، السياحة، التصدير، لكن بصورة ضعيفة مما يتطلب دراسة دقيقة لتوجهات السوق ووضع الخطط الإنتاجية والتسويقية بناءا على تقديرات حجم الطلب على السلع والخدمات. **.(نفس المرجع، ص101)**

كما أن الظروف الاقتصادية للبلد تؤثر سلبا أو إيجابيا على الأسواق وعلى مختلف المؤسسات كالركود الاقتصادي، التضخم، الكساد بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تطبقها الدولة بشأن الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة أو فيما يتعلق بسعر الصرف الأجنبي.

1-1-4-2-2 الإطار التأسيسي التشريعي:

مثلما تؤثر السياسات الاقتصادية على المؤسسات خاصة، فإن النظم التي تتبعها أي دولة والخدمات والتسهيلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر على قدرتها في الانتشار، الاستمرار والنمو،لكن تعدد جهات الإشراف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى توزيع المسؤولية وضعف أداء الأجهزة المساعدة لها، وبطء الإجراءات المتعلقة بالحصول على تراخيص بدء النشاط أو توسيعه والمستندات المتعلقة بالأنشطة بالإضافة إلى عدم وجود أجهزة متخصصة تهتم بتوفير المعلومات والأموال والخدمات المتنوعة لبعض الدول وغياب التنسيق والتكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة.**(عبد الرحمن يسرى أحمد، 2000، ص30)**

فهذه المشاكل الخارجية المتعلقة بالمحيط الخارجي غير المباشر غالبا ما يكون لها تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليها أن تتكيف معه بوعي حتى تستطيع مواصلة عملها ونشاطها.

المبحث الثاني: السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدنا في التحليل إلى 18 نسبة مالية نعتقد أنها مفسرة لظاهرة السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم هذه النسب بدورها إلى مجموعات، نسب المردودية، نسب النشاط، نسب المديونية والتكاليف، نسب التمويل. والواقع أن انتقاء هذه النسب ليس عشوائيا، وإنما مبني على أسس ومبررات علمية وعملية، من بينها الاستفادة من نتائج الدراسات العلمية السابقة.

يمكن إدراج الجدول التالي لتبيان مجموعة النسب المعتمدة في التحليل.

الجدول رقم (1-2): متغيرات الدراسة وتفسيراتها المالية والاقتصادية

	المتغيرات / الرموز	النسب	التفسير المالي والاقتصادي
	القياس	تسمية النسب	
R1	EBE/AE	المردودية الاقتصادية الإجمالية	الأداء الاقتصادي لدورة الاستغلال
R2	EBE/CA	الهامش الإجمالي للاستغلال	قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الاستغلال
R3	CA/AE	معدل دوران الأصل الاقتصادي	فعالية الأصل الاقتصادي
R4	Rexp/AE	المردودية الاقتصادية الصافية	الأداء الاقتصادي لدورتي الاستغلال و الاستثمار
R5	Rexp/CA	الهامش الصافي للاستغلال	مردودية النشاط التجاري
R6	Rnet/CA	معدل الهامش الصافي	المردودية التجارية
R7	AE/CP	معامل الاستدانة	الاستقلالية المالية
R8	Rnet/VA	معدل الهامش على القيمة المضافة	مساهمة القيمة المضافة في نتيجة المؤسسة
R9	CA/CP	دوران الأموال الخاصة	قدرة المؤسسة على استغلال الموارد الخاصة
R10	VA/AE	القيمة المضافة إلى الأصل الاقتصادي	أداء الأدوات الصناعية والتجارية
R11	VA/Effectifs	الأصل الاقتصادي إلى متوسط عدد المستخدمين	إنتاجية اليد العاملة

R12	AE/Effectifs	نسبة التكامل العمودي	كثافة الاستثمار
R13	VA/CA	مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة	درجة تكامل المؤسسة داخل قطاعها
R14	Charge Personnel/VA	مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة	نصيب اليد العاملة من القيمة المضافة
R15	Frais Financiers/VA	المصاريف المالية إلى القيمة المضافة	نصيب المقرضين من القيمة المضافة
R16	Autofinancement/VA	التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة	نصيب المؤسسة من القيمة المضافة
R17	CAF/CP	القدرة على التمويل الذاتي الذاتي إلى الأموال الخاصة	مرد ودية الأموال الخاصة
R18	Frais Financiers/EBE	المصاريف المالية إلى الفائض الإجمالي للاستغلال	نصيب المقرضين من فوائض دورة الاستغلال.

المصدر: من إعداد الباحثة

1-2-1 نسب المردودية:

1-1-2-1 المردودية الاقتصادية الإجمالية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في تحقيق نشاطها، وتعبر المردودية الاقتصادية عن مرد ودية الأصل الاقتصادي للمؤسسة، فهي تقيس كفاءة وفعالية المؤسسة لذلك تحسب بالعلاقة التالية: **(مليكة زغيب، بوشنيقر ميلود، 2010، ص96)**

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية الإجمالية} = \frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال } \mathbf{EBE}}{\text{الأصول الاقتصادية } \mathbf{AE}}$$

- **إجمالي فائض الاستغلال EBE :**

يرتبط هذا الرصيد بالنتيجة أكثر من ارتباطه بالخزينة، حيث يعتبر رصيد التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال، أي الفرق بين الإيرادات المحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب والمصاريف المسددة أو التي ستسدد في الأجل القريب، أي أنه يقيس الثروة المالية عن طريق النشاط الأساسي.**(يوسف قريشي،إلياس بن ساسي، 2011، ص195)**

ويمكن حساب الفائض الإجمالي للاستغلال انطلاقا من القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، أي:

إجمالي فائض الاستغلال= القيمة المضافة للاستغلال – ح63 – ح64

- القيمة المضافة للاستغلال:

وهي عبارة عن مفهوم أكثر استعمالا في المحاسبة الوطنية، وتمثل المساهمة الحقيقية في اقتصاد ما، يتم حسابها من خلال الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

إنتاج السنة المالية: يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة. يتضمن كل من مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة، تغير المخزونات والمنتجات الجاري إنجازها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال. **(Yves-Alain Ach Catherine Daniel, 2004 ,p 34)**

إنتاج السنة المالية = ح70 +ح71 + ح73 +ح74

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة و المنتوجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال

استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية واستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها. **(مبارك لسلوس، 2004 ، ص 27)**

استهلاك السنة المالية = ح60 + ح61 + ح62

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى

- ❖ نجد في هذا الاتجاه أن مفهوم القيمة المضافة أكثر دلالة من مفهوم الإنتاج، لأنه يقس مستوى الثروة المحققة من طرف المؤسسة بناءا على نشاطها الإنتاجي، يستعمل الفائض في القيمة المضافة من طرف المؤسسة في مكافأة مختلف عواملها للإنتاج.
- ❖ تستعمل القيمة المضافة في مكافأة مختلف المتعاملين للمؤسسة: العمال، الدولة، المساهمين في جلب الأموال الخارجية، المساهمين في جلب الأموال الداخلية.**(خميسي شيحة، 2010، ص64)**

وفي الأخير يسمح الفائض الإجمالي للاستغلال بتمويل المؤسسة ذاتيا وكذا مكافأة المساهمين في جلب الأموال، إذ لا يمكن ربطه بسياسة التمويل (الزيادة في رأس المال أو المديونية)، أو بالعناصر الاستثنائية أو بسياسة الاهتلاك المطبقة من طرف المؤسسة. **(نفس المرجع، ص65)**

ومن بين استخدامات الفائض الإجمالي للاستغلال في التحليل هي:

- ✓ يقيس هذا المؤشر الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة.
- ✓ يقيس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض.
- ✓ يعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما، يعتمد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الاستمرار فيه أو الانسحاب منه.**(يوسف قريشي، 2011، ص196)**

- **الأصول الاقتصادية AE :**

ونعني بها مجموع الاستخدامات وتتكون من الأجزاء التالية:

*** الاستثمارات الصافية :** وتتمثل في مجموع الاستثمارات التي كونتها المؤسسة من أجل ممارسة مختلف أنشطتها.

*** استخدامات وموارد الاستغلال :** وتتجزأ إلى :

أ- استخدامات الاستغلال : تتمثل في مجموع مصاريف الاستغلال غير المستهلكة و/ أو غير المباعة (المخزون) ومجموع المنتجات و/أو البضائع المباعة غير المحصلة (مستحقات العملاء).

ب- موارد الاستغلال : تتكون مصاريف الاستغلال غير المسددة (مستحقات المورد) وتحصيلات الاستغلال غير المستلمة (التسبيقات التجارية).

يتمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، في رصيد الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.**(يوسف قريشي، 2011، ص156)**

ج- استخدامات وموارد خارج الاستغلال : والممثلة في الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال والمعبرة عن رصيد الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

ومجموع العنصرين السابقين يساوي الاحتياج في رأس المال العامل المبين حسب العلاقة التالية:

$$BFR = BFRex + BFRhex$$

- **الأصول الاقتصادية:** وتتمثل في مختلف العناصر المستخدمة في دورة الاستغلال أما التحليل المحاسبي فيعتبر الأصول الاقتصادية مجموع الاستثمارات الصافية والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي أن: **(نفس المرجع، ص157)**

الأصول الاقتصادية AE = استثمارات الاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل

2-1-2-1 الهامش الإجمالي للاستغلال:

$$\text{نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال} = \frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال } EBE}{\text{رقم الأعمال } CA}$$

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.

- **رقم الأعمال CA :**

هو الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وقد تكون هذه المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات البيع ومبالغ الخصم المسموح به، فإنه يمكن حساب رقم الأعمال بواسطة العلاقة التالية:**(دريد كامل آل شبيب، 2007، ص27)**

رقم الأعمال =إيرادات المبيعات - (مردودات و مسموحات المبيعات +الخصم المسموح به).

1-2-1-3 المردودية الاقتصادية الصافية :

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية الصافية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال } \boldsymbol{Rexp}}{\text{الأصول الاقتصادية } \mathbf{AE}}$$

يركز هذا المعدل على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأموال المستثمرة من نشاطها الاستغلالي.

- **نتيجة الاستغلال Rexp :**

هي رصيد دورة الاستغلال، أي الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال ويمكن حسابها اعتمادا على الفائض الإجمالي للاستغلال، وذلك حسب العلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال = الفائض الإجمال للاستغلال + مخصصات الاهتلاك ومؤونات تدني قيم الأصول الثابتة – استرجاع الاهتلاك ومؤونات تدني قيم الأصول الثابتة.

*تعبر نتيجة الاستغلال عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة.**(إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2011، ص196)**

1-2-1-4 الهامش الصافي للاستغلال :

$$\text{نسبة الهامش الصافي للاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال } \boldsymbol{Rexp}}{\text{رقم الأعمال } \boldsymbol{CA}}$$

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال .

1-2-1-5 معدل الهامش الصافي :

نسبة معدل الهامش الصافي = $\frac{\text{النتيجة الصافية } \boldsymbol{Rnet}}{\text{رقم الأعمال } \boldsymbol{CA}}$

*النتيجة الصافية للأنشطة العادية : Resultat Net

وذلك بعد طرح الطرح الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية ح(695 و 698) – الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية ح (692 و 693) .

*الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج، وتكون موجبة إذا كان صافي ربح وسالبة إذا كانت خسارة.**(طارق عبد العال حماد، 2006،ص254)**

1-2-1-6 معدل الهامش على القيمة المضافة :

نسبة معدل الهامش على القيمة المضافة = $\frac{\text{النتيجة الصافية } \boldsymbol{Rnet}}{\text{القيمة المضافة } \boldsymbol{VA}}$

- **القيمة المضافة VA :**

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها.**(مبارك لسلوس، 2004، ص27).**

1-2-1-7 التكامل العمودي:

نسبة التكامل العمودي = $\frac{\text{القيمة المضافة } \boldsymbol{VA}}{\text{رقم الأعمال } \boldsymbol{CA}}$

2-2-1 نسب النشاط:

تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة عل استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال، وتصمم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي، ومن بين هذه النسب نذكر منها ما يلي : **(عاطف وليم أندرواس،2008 ،ص95)**

1-2-2-1 معدل دوران الأصل الاقتصادي:

نسبة معدل دوران الأصل الاقتصادي = $\frac{CA \text{ رقم الأعمال}}{AE \text{ الأصول الاقتصادية}}$

2-2-2-1 دوران الأموال الخاصة :

نسبة دوران الأموال الخاصة = $\frac{CA \text{ رقم الأعمال}}{CP \text{ رؤوس الأموال الخاصة}}$

- **رؤوس الأموال الخاصة:**

وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية، وتضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة. **(Patrice Vizzavona,2004,p14)**

3-2-2-1 القيمة المضافة إلى الأصل الاقتصادي :

نسبة القيمة المضافة إلى الأصل الاقتصادي = $\frac{VA \text{ القيمة المضافة}}{AE \text{ الأصول الاقتصادية}}$

4-2-2-1 القيمة المضافة إلى متوسط عدد المستخدمين:

نسبة القيمة المضافة إلى متوسط عدد المستخدمين = $\frac{VA \text{ القيمة المضافة}}{Effectifs}$

1-2-2-5 الأصل الاقتصادي إلى متوسط عدد المستخدمين:

نسبة الأصل الاقتصادي إلى متوسط عدد المستخدمين = $\frac{\text{الأصول الاقتصادية } \boldsymbol{AE}}{\boldsymbol{Effectifs}}$

1-2-3 نسب المديونية والتكاليف:

1-2-3-1 مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة :

نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة = $\frac{\text{أعباء العاملين } \textbf{Charge Personnel}}{\boldsymbol{VA}}$

- **الأعباء:** فهي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة، وتشمل مصاريف التأمين، الإيجارات، رواتب الإدارة والموظفين واهتلاكات الأثاث والمباني المستخدمة في مكاتب المؤسسة. **(مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، 2006، ص33)**

1-2-3-2 المصاريف المالية إلى القيمة المضافة :

نسبة المصاريف المالية إلى القيمة المضافة = $\frac{\text{الأعباء المالية } \boldsymbol{Frais}\ \textbf{Financiers}}{\boldsymbol{VA}}$

1-2-3-3 المصاريف المالية إلى الفائض الإجمالي للاستغلال:

نسبة المصاريف المالية إلى الفائض الإجمالي للاستغلال = $\frac{\text{الأعباء المالية } \boldsymbol{Frais}\ \textbf{Financiers}}{\boldsymbol{EBE}}$

1-2-3-4 معامل الاستدانة:

نسبة معامل الاستدانة = $\frac{\text{الأصول الاقتصادية } \boldsymbol{AE}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة } \boldsymbol{CP}}$

1-2-4 نسب التمويل الذاتي:

1-2-4-1 التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة} = \frac{\text{التمويل الذاتي } \mathbf{Autofinancement}}{VA}$$

- **التمويل الذاتي:** يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، وهو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين(علاوات الأسهم)، ويشكل مورد داخلي لها ويستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) وتغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها. ويمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي: **(Nacer Eddine Sadi, 2009, P120)**

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – علاوات الأسهم

2-2-4-1 القدرة على التمويل الذاتي إلى الأموال الخاصة:

$$\text{نسبة قدرة التمويل الذاتي إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{القدرة على التمويل الذاتي } \boldsymbol{CAF}}{CP}$$

- **القدرة على التمويل الذاتي CAF :** يمثل قدرة التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة لفترة معطاة. ويقصد به مقدرة المؤسسة على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث يعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا، فبالإضافة إلى استخدام قدرة التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية (الاهتلاكات)، تسديد القروض، تمويل تطورها ونموها (الاحتياطات)، مكافأة المساهمين.**(Chantal Buissart, M.Benkaci, 2011, P46)**

طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي: تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظريا في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال نهاية السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في:

قدرة التمويل الذاتي = مجموع المقبوضات – مجموع المدفوعات

وهناك طريقة لحساب قدرة التمويل الذاتي وهي:

طريقة الطرح: يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال:

الجدول رقم (1-3): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

	الفائض الخام للاستغلال	الحسابات
+	المنتجات العملياتية الأخرى	75 (ما عدا 752)
-	الأعباء العملياتية الأخرى	65 (ما عدا 652)
+	المنتجات المالية	76
-	الأعباء المالية	66
+	المنتجات غير العادية	77
-	الأعباء غير العادية	67
-	الضريبة على الأرباح	695
=	**قدرة التمويل الذاتي (CAF)**	

source: Chantal Buissart, M.Benkaci, 2011, P47

1-2-5 التحليل إلى مكونات أساسية : (ANALYSE AN COMPOSANTES (PRINCIPALES (ACP)

1-5-2-1 مفهوم التحليل إلى مركبات أساسية:

يعتبرACP أحد تقنيات التحليل العاملي تعود فكرته للعالم البريطاني"Spearman" في أوائل القرن العشرين وطورت هذه الفكرة عن طريق العديد من العلماء.(**عبد الوهاب دادن وآخرون، 2012،ص 86)** وهي طريقة إحصائية وصفية تهتم بالمتغيرات الكمية، تهدف إلى دراسة العلاقات بين المتغيرات و تلخيص مجموعة كبيرة من المعطيات الكمية و ذلك من خلال تحديد المركبات الأساسية التي تلخص المتغيرات المقاسة.(**بلبخاري سامي، 2009، ص50)**

و للقيام بالتحليل إلى مكونات أساسية نقوم بحساب مصفوفة الارتباط التي تنتج بحساب معاملات الارتباط كل متغير والآخر ، حيث تحتوي أي مصفوفة ارتباط على عدد من معاملات الارتباط.(**Naresh Malhotra,2011,p547)**

2-5-2-1 أهداف طريقة ACP فيما يلي:

- تمثيل المتغيرات الكمية للمفردات هندسيا انطلاقا من جدول البيانات.
- تهدف إلى عرض البيانات في فضاء ذو بعد منخفض مع المحافظة على اكبر قدر ممكن من المعلومات.
- تحديد العوامل(المكونات)التي تفسر على أفضل نحو تشتت المتغيرات.
- تقديم المعلومات التي يحتوي عليها الاستبيان في شكل مبسط.
- يهدف هذا النوع من التحليل إلى تكوين متغيرات غير مرتبطة خطيا فيما بينها انطلاقا من المتغيرات الأصلية.
- تفسير أكبر نسبة ممكنة من التباين للمتغيرات الأصلية. **(بلبخاري سامي، مرجع سبق ذكره، ص51)**

المبحث الثالث: الدراســــــــات السابقـــــــة

فيما يلي أهم الدراسات التي استطاعت هذه الدراسة الوقوف عليها، وكانت كالآتي:

1. دراسة **" عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، 2009 "** بعنوان **" تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006- مدخل التحليل إلى مركبات أساسية "**

حيث هدفت الدراسة إلى استخراج العوامل المحددة للسلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية انطلاقا من خصوصياتها المالية، واعتمدا في دراستهما على دراسة قياسية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** ، حيث طبقت الدراسة على عينة مكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

حيث توصلا إلى النتائج التالية:

السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية يمكن تفسيره من خلال مجموعة من العوامل هي: المردودية الاقتصادية، حجم المؤسسة، الهيكل المالي للمؤسسة، مستوى الاحتياج لرأس المال العامل، قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي وسلوكها التجاري.

2. دراسة **" دادن عبد الوهاب، 2008 "** بعنوان **" دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية - "**حيث ناقش الباحث كيفية ترشيد القرارات المالية وتوجيهها نحو تسجيل معدل نمو المؤسسة ومرد وديتها كنتيجة لقراراتها المالية، ومن ثم فإن النمو هو نتيجة لتوجيه مجموعة من المتغيرات خاضعة لسيطرتها ومراقبتها، واتبع في دراسته على دراسة قياسية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** ، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

- بناء على الخصوصيات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن جوهر اختلاف أسلوب التسيير المالي بين النوعين يكمن في اختلاف العوامل المحددة لدوال الأهداف، إذ تختلف أهداف المقاول عن أهداف المسيرين في المؤسسات الكبيرة. ويتحدد السلوك المالي لهذه المؤسسات بسياسة الاستثمار، سياسة التمويل وسياسة توزيع الأرباح أو المكافآت.
- يعتبر النمو الداخلي ظاهرة ديناميكية في ضوء مجموعة من المعايير الاقتصادية والمالية، إذ يمكن قياسه باستخدام مجموعة من المؤشرات تمكن من الكشف عن وتيرة واتجاهاته، وينتج النمو الداخلي المستقل عن المعدل السنوي لارتفاع رقم الأعمال الذي يعكس وضعية المؤسسة وسياستها المالية.
- تفرض التعاملات الاقتصادية والمالية للجزائر مع باقي الدول الأخرى إعادة هيكلة قطاعاتها الاقتصادية والمالية وتبني برامج وسياسات لإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي للبلد، ونظرا للدور والأهمية التي يتميز بها قطاع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تحاول السلطات المعنية توجيه جهودها إلى تنمية هذا النسيج، خصوصا القطاع الخاص، والتي تتميز بإمكانية التوافق مع ظاهرة اقتصاد السوق.

3. دراسة **" دربال سمية، 2012 "** بعنوان **"سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010 "** حيث هدفت الدراسة إلى تحليل المنطق المالي لنم المؤسسات الاقتصادية ودراسة تأثير حجم المؤسسة على هذا المنطق بالمقارنة بين سلوك المؤسسات الصغيرة والكبيرة، واعتمدت في دراستها على دراسة قياسية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** ، حيث طبقت الدراسة على عينة من المؤسسات الكبيرة وأخرى صغيرة ومتوسطة وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

❖ يعتبر النمو ميول المؤسسة الحقيقي باعتباره أهم ظاهرة يمكن أن تغير من حياتها وتمكنها من البروز في محيطها التنافسي،فنمو المؤسسة هو تعبير ديناميكي لظاهرة اقتصادية تعكس مدى نجاح المؤسسة في إنماء طاقاتها الكلية بهدف الاستمرار والبقاء وتتضمن هذه الظاهرة تغييرات في نتائج المؤسسة وفي خصائصها التنظيمية.

❖ تعتبر عملية اتخاذ القرارات المالية من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام متزايد من قبل الباحثين في مجال مالية المؤسسة مما أسفر عن ظهور عدد كبير من الدراسات التي تناولت، وتعتبر هذه القرارات ذات طبيعة استراتيجة لأنها على ارتباط مباشر بنشاط المؤسسة المستقبلي.

ما يميـــــز الدراســـــة الحاليـــــة عن الدراســـــة السابقـــة:

من خلال مراجعة المتاح من الدراسات التي تناولت سواء السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو تناولت السلوك المالي يظهر أن تلك الدراسات التي اعتمدت على التحليل العاملي إلى مركبات أساسية قليلة، وبالتالي، فإن الإضافات المتوقعة من هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة تكمن فيما يأتي:

- تنصب الدراسة الحالية على التعمق في تحليل "السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ".
- تتميز هذه الدراسة بأسلوب تركيبها للمتغيرات والتطرق إليها بالتفصيل، في حين لم تتناول الدراسات السابقة شرح وطريقة حساب تلك المتغيرات.
- حاولت هذه الدراسة استخراج العوامل المحددة للسلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصـــــــــة الفصـــــــــل:

من خلال ما تقدم نستخلص حقيقة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، خاصة بعد النجاح الذي حققه نمو هذه المؤسسات في الاقتصاديات المتقدمة، وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منهاور ًهام ًا في اقتصاديات دول العا لم المختلفة،وفي ضو ء استعراض الأدبيات النظرية لتحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقي أن نستطلع عن العوامل المحددة للسلوك الاقتصادي، وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي سنستعرض فيها أهم النتائج.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيـــــد:

يتناول هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول يتمثل في دراسة وصفية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثاني يتمثل في الطريقة والإجراءات ونتائج الدراسة.

المبحث الأول : دراسة وصفية

2-1-1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث أدت دورا فرعيا ملحقا للشركات الاستعمارية الكبرى .و ابتداء من العام 1958 ، و في إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة.

كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات و الوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات و الفوائد اقتصاديات البلد المستعمر، ومنها:

- الحصول على أرباح هامة، بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة.
- توفير بعض السلع والمنتجات محلية بأقل تكلفة.
- الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي.

و غداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهملا، مكونا في أساسه من صناعات استخراجية، و من فروع هذه ملاك لمغادرة كان وقد.العمرانية المناطق و الكبرى المدن في تتمركز متوسطة و صغيرة استهلاكية صناعات الوحدات الصناعية أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني عشية الاستقلال، حيث أحدث ذلك فراغا كبيرا، فما كان للعمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي،

وهو المظهر الأول لتدخل الدولة المباشر في إعادة تنظيم القطاع الصناعي. أما المظهر الثاني لهذا التدخل فيتمثل في تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج و ذلك في إطار عمليات التأميم و كذلك برامج التنمية (المخططات الإنمائية).

هذا من جهة، و من جهة ثانية تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي اعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية ووضعها تحت إشراف المجموعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية .و بالموازاة مع البرامج الاستثمارية الصناعية التي تم تنفيذها على امتداد عقد في السبعينات والثمانينات والتي كان من نتائجها بناء قاعدة صناعية تتشكل من مركبات ضخمة، و مؤسسات صناعية كبيرة.

تم وضع برامج و سياسات تتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولكن بتسجيل اختلاف في التصور بشأن المكانة و الدور المنتظر لهذه المؤسسات في التنمية، فنميز بين توجهين:

الأول :كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية، و تشمل مرحلة السبعينات.

الثاني :و يرى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة و أسلوب بديلين للصناعات القائمة.

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية منذ نهاية الثمانينات مع مجيء اقتصاد السوق والتغيرات المحدثة على مستوى الأنظمة المؤسساتية المعنية .فيطرح كل من الاتجاه نحو تقليص حجم الهياكل العمومية الاقتصادية، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية وضغوط العلاقات التجارية إشكالية إعادة تهيئة النشاط والهياكل الاقتصادية كما تميز الاقتصاد الوطني بوجود أشكال غير كاملة للتنظيم على مستوى كل من المخطط الانتقالي للسلطات ومخطط الانسجام لمؤسسات الدولة.

في ظل هذه الإشكالية الهامة التي تسجل ظهور وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، استدعى الأمر القيام بدور أساسي بخصوص إعادة تهيئة الهياكل الاقتصادية، أمام صعوبات إصلاح القطاع العمومي، الذي يضم عددا معتبرا من المؤسسات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من الانحطاط.

لذلك تحاول السلطات المعنية توجيه جهودها إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص والتي تتميز بإمكانية التوافق مع ظاهرة اقتصاد السوق.

ولهذا، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية محاولات إصلاحية منذ فترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، نظرا لأهميتها الواضحة في الاقتصاد الوطني والدور الذي تؤديه في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة .

ومن بين أهم الأحداث نذكر محاولة إعطاء نفس جديد لتشجيع الاستثمار، حيث قامت السلطات العمومية بإصدار الأمر المتعلق بتنمية الاستثمار سنة 2001 وقانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وكذا إنشاء مؤسسات متخصصة في دعم عملية تمويل هذه المؤسسات كإنشاء صندوق ضمان القروض وشركة رأسمال المخاطرة.

ولقد تميز تطور معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعد الاستقلال بالبطء، في بيئة يسودها غياب البنية التحتية .وأمكن التمييز بين فترتين أساسيتين لوصف تطور هذه المؤسسات منذ الاستقلال:

الأولى :تصل إلى غاية 1988 ، حيث تميزت هذه الفترة بالتنظيم الذي يحد بشكل أساسي من توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة .كما سجل في هذه الفترة إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.

الثانية :بدأت تدريجيا، انطلاقا من 1988 ، في محاولات ترقية وتأهيل القطاع الخاص من خلال برامج وسياسات اقتصادية تهدف إلى تشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة. **(بوزيان عثمان، الملتقى الدولي العربي،2006 ،ص96)**.

وجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتواجد في سبع قطاعات مهيمنة أساسية، حيث أوضحت إحصائيات السداسي الأول من سنة 2010 أن أهم قطاعات النشاطات لهذه المؤسسات كان وفق ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1) : قطاع النشاطات المهيمنة للسداسي الأول سنة 2010

رقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات السداسي الأول لسنة 2010	%
1	البناء والأشغال العمومية	127513	35.29
2	التجارة والتوزيع	63107	17.46
3	النقل والمواصلات	32974	9.12
4	خدمات للعائلات	24966	6.91
5	خدمات للمؤسسات	22355	6.19
6	الفندقة والإطعام	20014	5.54
7	الصناعة الغذائية	18184	5.03
8	باقي القطاعات	52255	14.46
	المجموع	361368	100

المصدر: نشرة المعلومات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(2-1)** أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى بحصة تقدر بـ: **35.29%**، وفي المرتبة الثانية قطاع التجارة والتوزيع بحصة تقدر بـ: **17.46%** ، وفي المرتبة الثالثة قطاع النقل والمواصلات بحصة تقدر بـ: **9.12%.**

المبحث الثاني: الطريقـــة والإجـــراءات

2-2-1 التقنية الإحصائية المستخدمة: باستخدام برنامج SPSS V20 تم اعتماد التقنية الإحصائية التالية:

التحليل إلى مكونات أساسية لاختزال البيانات و هيكلتها ACP

2-2-2 عينة الدراسة:

لغرض إنجاز هذه الدراسة قمنا بتشكيل عينة مكونة من 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بسعيدة ، حيث تحصلنا على 20 ميزانيات محاسبية واعتمدنا في التحليل على 18 متغيرة (نسب مالية) كما هو موضح في الملحق رقم (1) .

اعتمادا على المعطيات القاعدية للدراسة، استخدمنا طريقة التحليل العاملي وتحديدا طريقة التحليل إلى مركبات أساسية بهدف الكشف عن العوامل المحددة للسلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع الدراسة وذلك بعد تحقق من شروط تطبيق ACP فتحصلنا على النتائج التالية:

2-2-3 التحقق من شروطACP :

بعد إلغاء البيانات الشاذة و الناقصة، يتم ترتيب البيانات التي تم جمعها في شكل مصفوفة.

1- مصفوفة الارتباط:

جدول رقم(2-2) : مصفوفـــة الارتبـــــــاط

	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11	R12	R13	R14	R15	R16	R17	R18
R1	1,000	-,213	,055	,086	-,235	-,425	,539	,035	,393	,019	,106	-,135	,219	,178	,101	,317	,403	-,120
R2	-,213	1,000	-,699	-,438	,171	,392	-,352	-,303	-,611	-,625	-,431	,385	,135	,088	-,192	-,207	-,309	-,280
R3	,055	-,699	1,000	,648	-,044	-,181	-,054	,747	,446	,665	,171	-,507	-,253	-,542	,372	,283	,246	,106
R4	,086	-,438	,648	1,000	,378	-,257	-,141	,470	,189	,555	,105	-,359	-,147	-,368	,102	,607	,464	,004
R5	-,235	,171	-,044	,378	1,000	,329	-,350	-,228	-,229	,039	-,026	,131	,178	-,215	-,092	,469	,277	-,313
R6	-,425	,392	-,181	-,257	,329	1,000	-,189	,061	-,163	-,122	-,111	,038	-,105	-,130	,208	-,103	-,246	,194
R7	,539	-,352	-,054	-,141	-,350	-,189	1,000	,131	,672	-,046	,564	,184	,087	,016	,167	-,046	,059	,165
R8	,035	-,303	,747	,470	-,228	,061	,131	1,000	,468	,370	,193	-,305	-,270	-,716	,420	,086	-,001	,072
R9	,393	-,611	,446	,189	-,229	-,163	,672	,468	1,000	,369	,419	-,127	-,184	-,356	,576	,061	,105	,182
R10	,019	-,625	,665	,555	,039	-,122	-,046	,370	,369	1,000	,101	-,592	-,245	-,205	,096	,271	,231	,346
R11	,106	-,431	,171	,105	-,026	-,111	,564	,193	,419	,101	1,000	,460	-,216	-,285	-,046	,336	,453	-,086
R12	-,135	,385	-,507	-,359	,131	,038	,184	-,305	-,127	-,592	,460	1,000	,024	-,064	-,192	-,051	,039	-,286
R13	,219	,135	-,253	-,147	,178	-,105	,087	-,270	-,184	-,245	-,216	,024	1,000	,037	-,183	-,088	-,102	-,176
R14	,178	,088	-,542	-,368	-,215	-,130	,016	-,716	-,356	-,205	-,285	-,064	,037	1,000	-,309	-,071	,046	,267
R15	,101	-,192	,372	,102	-,092	,208	,167	,420	,576	,096	-,046	-,192	-,183	-,309	1,000	,016	-,031	,184
R16	,317	-,207	,283	,607	,469	-,103	-,046	,086	,061	,271	,336	-,051	-,088	-,071	,016	1,000	,951	-,125
R17	,403	-,309	,246	,464	,277	-,246	,059	-,001	,105	,231	,453	,039	-,102	,046	-,031	,951	1,000	-,093
R18	-,120	-,280	,106	,004	-,313	,194	,165	,072	,182	,346	-,086	-,286	-,176	,267	,184	-,125	-,093	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.v20

يشير الجدول رقم (2-2) إلى الارتباط بين المتغيرات فيما بينها كما يمكن من خلاله معرفة طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات:

- متغيرة الهامش الإجمالي للاستغلال مرتبطة مع متغيرة معدل دوران الأصل الاقتصادي بنسبة 0.69 ومرتبطة مع متغيرة المردودية الاقتصادية الصافية بنسبة 0.64
- لا يوجد ارتباط بين متغيرة معدل دوران الأصل الاقتصادي والمر دودية الاقتصادية الإجمالية بنسبة 0.086
- نلاحظ أيضا هناك ارتباط قوي بين متغيرة مصاريف المستخدمين ومتغيرة معدل الهامش على القيمة المضافة بنسبة 0.71
- نلاحظ أيضا هناك ارتباط قوي جدا بين متغيرة القدرة على التمويل الذاتي إلى الأموال الخاصة ومتغيرة التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة بنسبة 0.95
- هناك ارتباط بين المتغيرتين معامل الاستدانة ودوران الأموال الخاصة بنسبة 0.67
- كما نلاحظ أيضا لا يوجد ارتباط بين متغيرة نسبة التكامل العمودي ومتغيرة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة.

2- محدد مصفوفة الارتباط **Déterminant** يؤول إلى الصفر، مؤشر جيد

3- مؤشر **KMO** يساوي **0.605**، مؤشر جيد وهي أكبر من القيمة المرجعية 0.5 إذن الشرط محقق.

4- اختبار **Test de Bartlett** ذو دلالة إحصائية حيث **Sig= 000**

الجدول رقم (2-3): شروط ACP

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,605
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	294,760
	Ddl	153
	Signification de Bartlett	,000

Déterminant = 3,01E-011

المصدر: مخرجات SPSS V 19

نعلم أنه يمكن تطبيق ACP إذا تحقق شرطين على الأقل من الشروط و منه يمكن تطبيق ACP في هذه الدراسة.

4-2-2 يمكننا تطبيق تقنية التحليل إلى مكونات أساسية وذلك لتوفر شروط ACP

1- تحليل جدول نوعية التمثيل:

يبين المساهمة في تكوين المحاور و يشترط أن تكون قيمة نوعية تمثيل المتغير(Extraction) أكبر من 0.4.

الجدول رقم(2-4):نوعية تمثيل المتغيرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المتغيرات	قيمة نوعية التمثيل
R1	0.843
R2	0.784
R3	0.909
R4	0.804
R5	0.759
R6	0.829
R7	0.862
R8	0.809
R9	0.863
R10	0.757
R11	0.923
R12	0.864
R13	0.564
R14	0.921
R15	0.747
R16	0.950
R17	0.910
R18	0.754

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.v20

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل المتغيرات ممثلة بشكل جيد في المنحنى أي أن نوعية التمثيل أكبر من 0,4 كما أن متغيرة المردودية الاقتصادية الإجمالية تساهم في تكوين المحاور بقيمة 0.843و متغيرة معدل دوران

الأصل الاقتصادي تساهم ب 0.909 أما متغيرة التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة فتساهم في تكوين المحاور بقيمة 0.950

2- جدول التباين المفسر :

يبين هذا الجدول المكونات الأساسية و التباين الخاص بها حجم المعلومة المشروحة لكل مكون، ويتم اختيار عدد من المكونات الأساسية لاختزال المعلومات دون فقد كبير فيها ونستعمل في ذلك معيار Kaiser الذي يعتبر أن كل متغير أصلي يأخذ تباين قيمته واحد (valeur proper)

الجدول رقم(2-5):جدول التباين المفسر

المكونات	الجذور الكامنة			مجموع مربعات المكونات بعد التدوير		
	المجموع	للتباين %	التباين المتصاعد %	المجموع	للتباين %	التباين المتصاعد %
1	4,905	27,249	27,249	4,905	27,249	27,249
2	2,688	14,935	42,184	2,688	14,935	42,184
3	2,628	14,601	56,785	2,628	14,601	56,785
4	2,016	11,199	67,984	2,016	11,199	67,984
5	1,413	7,848	75,831	1,413	7,848	75,831
6	1,201	6,673	82,505	1,201	6,673	82,505
7	,931	5,172	87,677			
8	,610	3,386	91,063			
9	,484	2,686	93,750			
10	,419	2,326	96,076			
11	,283	1,571	97,646			
12	,157	,873	98,519			
13	,116	,644	99,163			
14	,071	,397	99,560			
15	,059	,326	99,886			
16	,011	,064	99,950			
17	,008	,044	99,994			
18	,001	,006	100,000			

.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.v20

المكون الأول (المحور الأول) يضم 4 تباينات (4 متغيرات) ويشرح ما قيمته 27.249% من حجم المعلومة، و المكون الثاني (المحور الثاني) يضم متباينتين (متغيرتين) و يشرح ما قيمته 14.935% من حجم المعلومة،

والمكون الثالث (المحور الثالث) يضم متباينتين (متغيرتين) ويشرح ما قيمته 14.601% من حجم المعلومة، و المكون الرابع (المحور الرابع) يضم متباينتين (متغيرتين) ويشرح ما قيمته 11.199 % من حجم المعلومة، أما المكون الخامس (المحور الخامس) يضم متباينة واحدة (متغيرة و احدة) ويشرح ما قيمته 7.848%، والمكون السادس (المحور السادس) يضم متباينة واحدة (متغيرة واحدة) ويشرح ما قيمته 6.673% .

إذا تم اختزال جدول مكون من 18 متغيرة في 6 محاور وبحجم معلومات قيمتها 82.505% أي تم الاستغناء عن17.495 % من المعلومات (لتبسيط الدراسة).

3-مصفوفة المكونات بعد التدوير : توضح هذه المصفوفة مساهمات المتغيرات في تمثيل المحاور.

الجدول رقم(2-6): مصفوفة المكونات بعد التدوير

	العوامـــل					
	1	2	3	4	5	6
R1	,668	,141	,270	-,144	-,497	-,190
R2	-,477	-,510	-,200	-,216	-,321	,326
R3	,123	,590	,199	,673	,196	-,122
R4	-,101	,458	,590	,456		-,160
R5	-,470	-,180	,623	,122	-,155	,281
R6	-,267	-,164			,194	,830
R7	,906	-,186				
R8	,209	,294		,804	,146	
R9	,801	,192		,393	,122	,115
R10		,707	,244	,247	,345	-,121
R11	,498	-,435	,360	,245	,489	-,237
R12		-,914			,137	
R13				-,111	-,731	
R14		,121		-,944		-,112
R15	,408	,246		,358		,622
R16			,968			
R17	,195		,913			-,159
R18	,216	,492	-,176	-,337	,476	,308

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS.v20

وتتسم هذه المصفوفة بالوضوح في إمكانية ملاحظة المتغيرات المرتبطة بكل عامل من العوامل المستخرجة ويسهل ذلك عملية تفسير المحاور العاملية والكشف عن المعاني التي تتضمنها.

2-2-5 تسمية العوامل المستخرجة:

انطلاقا من مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور، يمكن تلخيص العوامل الستة والمتغيرات المرتبطة بها في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-7): تلخيص العوامل الستة والمتغيرات المرتبطة بها

ترتيب العوامل	نسبة التباين المفسر	ترتيب المتغيرات	وصف العامل
الأول	27.249	R1,R4,R10,R3	متغيرات تتعلق بالأصل الاقتصادي
الثاني	14.935	R11,R14,R12,R8	متغيرات محددة لحجم المؤسسة
الثالث	14.601	R7,R17,R9	متغيرات متعلقة بالأموال الخاصة
الرابع	11.199	R18,R15	متغيرات مفسرة لنمط التمويل
الخامس	7.848	R16,R2	متغيرات تتعلق بالتمويل الذاتي
السادس	6.673	R6,R13,R5	متغيرات الهامش الاقتصادي

1.نلاحظ أن العامل الأول مفسر بكل من:معدل دوران الأصل الاقتصادي، نسبة القيمة المضافة إلى الأصل الاقتصادي، ومعدلي المردودية الاقتصادية (الصافية والإجمالية) ، وانطلاقا من تحليل المردودية الاقتصادية إلى مجموعة من النسب، حيث نجد أن تلك النسب المذكورة سابقا معنية بتفسير سلوك المؤسسة في تحقيق مستوى معين من المردودية الاقتصادية، وعليه يمكن تسمية هذا العامل بـــ: **المرد ودية الاقتصادية.**

2.وارتبط بالعامل الثاني المتغيرات التالية**:** معدل الهامش الصافي على القيمة المضافة، القيمة المضافة إلى متوسط عدد المستخدمين، الأصل الاقتصادي إلى متوسط عدد المستخدمين،مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة، وهكذا نجد أن القاسم المشترك بين هذه المتغيرات هو كونها معايير تستخدم لتصنيف المؤسسات حسب الحجم(عدد المستخدمين، رقم الأعمال، القيمة المضافة...)، وعليه يمكن تسمية هذا العامل الثاني بـــ : **حجم المؤسسة.**

3.ويظهر العامل الثالث مفسرا بكل من: معدل دوران الأموال الخاصة، معدل الاستدانة ، القدرة على التمويل الذاتي، وعليه يمكن أن نطلق على العامل الثالث بـــ**: الهيكل المالي للمؤسسة**

4. وقد ار تبط بالعامل الرابع كل من: المصاريف المالية إلى القيمة المضافة، المصاريف المالية إلى الفائض الإجمالي للاستغلال، وكلاهما نسبة تتعلق بالمصاريف المالية ،إذن يمكن تسمية هذا العامل الرابع بـــ: **الاحتياج لرأس المال العامل.**

5.كما ارتبط العامل الخامس كل من**:** الهامش الإجمالي للاستغلال، التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة ويتعلق الأمر هنا بالتمويل الذاتي الناتج عن إجمالي نشاط المؤسسة، وعليه يمكن تسمية العامل الخامس بـــ:

القدرة عن التمويل الذاتي.

6.ونلاحظ العامل السادس ارتبط بكل من: معدل الهامش الصافي، نسبة التكامل العمودي، معدل الهامش الصافي، ويترجم معدل الهامش السياسة التجارية للمؤسسة، كما تترجم درجة التكامل العمودي درجة تكامل المؤسسة في قطاعها بمعنى مدى اعتمادها على الغير في سيرورة نشاطها، وعليه يمكن تسمية العامل بـــ:

السلوك التجاري.

وعليه يمكن القول بأن مجموعة العوامل الخفية المفسرة لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام طريقة التحليل العاملي هي: مرد ودية المؤسسة، حجم المؤسسة، الهيكل المالي للمؤسسة، الاحتياج لرأس المال العامل ، القدر ة على التمويل الذاتي، السلوك التجاري.

2-2-6 مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة:

❖ من خلال المقارنة بنتائج الدراسة السابقة **" عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، 2009 "** بعنوان **" تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006- مدخل التحليل إلى مركبات أساسية "** التي تم حصرها بمستوى الدراسة الحالية من حيث علاقتها بموضوع البحث، تبين أن هناك علاقة بين أهداف هذه الدراسة والدراسة السابقة المتمثلة في استخراج العوامل المحددة للسلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من خصوصياتها المالية.

✓ هناك اختلاف في حجم العينة، حيث الدراسة السابقة أخذت حجم العينة 30 مؤسسة متوسطة وصغيرة، بينما الدراسة الحالية أخذت حجم العينة 20مؤسسة متوسطة وصغيرة بو لاية سعيدة، وكانت نتائج الدراسة السابقة هي نفس نتائج الدراسة الحالية.

✓ تم الاستناد على الدراسة السابقة في تسمية العوامل المستخرجة، وترتيب متغيرات الدراسة.

✓ تطرقت الدراسة السابقة إلى توطئة تاريخية حول التطورات التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، بينما الدراسة الحالية تطرقت إلى تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في المبحث الأول للدراسة الميدانية على أساس دراسة وصفية وتم الاعتماد فيه على دراسة **" بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة في الجزائر:متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر، يومي 17-18أفريل. – 2006 "**

خلاصـــة الفصـــل :

من خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تفسيره من خلال مجموعة من العوامل هي: المردودية الاقتصادية، حجم المؤسسة، الهيكل المالي للمؤسسة، الاحتياج لرأس المال العامل، قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي وسلوكها التجاري.

خاتمـــــــــــة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقربها من المتعاملين معها وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات، وتعتبر المحرك الأساسي للتنمية والتطور

الاقتصادي، لما لها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الدخل وخلق فرص العمل، إذ تتميز باعتمادها على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية، ومن هنا فقد أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات.

وعلى ضوء ما تم تقديمه في هذه الدراسة يتبين لنا أن السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تفسيره من خلال مجموعة من العوامل هي: المردودية الاقتصادية، حجم المؤسسة، الهيكل المالي للمؤسسة، الاحتياج لرأس المال العامل، قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي و سلوكها التجاري.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة المشروعات التجارية الصغيرة، دار صفاء،الأردن، 2002.
- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة(دروس ومسائل محلولة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010 .
- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن، 2007 .
- صلاح الدين حسن السيسي، استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، دار الفكر العربي، القاهرة ،2009.
- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،مصر،2008 .
- عبد الرحمان يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، دار الحامد، عمان،2000.
- فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- المادة 4 من القانون التوجيهي، رقم 15/1 المؤرخ في 27 رمضان الموافق لـ 2001/12/12، و المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004 .
- محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2005.
- مليكة زغيب، ميلود بوشنيقر ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2006.
- يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن – عمان-،2011.

ثانيا: المجلات والدوريات

- عبد الوهاب دادن وآخرون، مجلة الباحث، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العاملي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 -2006، العدد11، 2012.
- إسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، دورة تدريبية دولية، المغرب، 2003.

ثالثا: المذكرات والأطروحات

- بلبخاري سامي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير بعنوان:استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل استبيانات التسويق دراسة تطبيقية على بعض البحوث، جامعة باتنة، الجزائر،2009/2008.
- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005.

رابعا: الملتقيات

- بريش سعيد، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي الرابع، جامعة عنابة، 2006.
- بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:متطلبات التكيف و آليات التأهيل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 18أفريل – 2006 العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر.
- محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002
- مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، شرم الشيخ، مصر،2008

خامسا: مواقع الأنترنت

- موقع وزارة الصناعة في مصر، www.mti.gov.org

المراجع الأجنبية:

- Chantal Buissart et M.Benkaci, Analyse financière. BERTI Edition, Alger, Algérie,2011.
- Nacer Eddine Saadi, analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationals l'harmattan, paris, France, 2009.
- Naresh Malhotra, Afifa Bouguerra,Etudes Marketing, 6édition France ,2011.
- Patrice Vizzavona,GESTION FINANCIER, Berti Editions,Alger ,2004.
- Yves-Alain Ach Catherine Daniel, FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur HACHETTE LIVRE, Paris, France, 2004.

الملحق رقم (1): متغيرات الدراسة وتفسيراتها المالية والاقتصادية

	المتغيرات / الرموز	النسب	التفسير المالي والاقتصادي
	القياس	تسمية النسب	
R1	EBE/AE	المردودية الاقتصادية الإجمالية	الأداء الاقتصادي لدورة الاستغلال
R2	EBE/CA	الهامش الإجمالي للاستغلال	قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الاستغلال
R3	CA/AE	معدل دوران الأصل الاقتصادي	فعالية الأصل الاقتصادي
R4	Rexp/AE	المردودية الاقتصادية الصافية	الأداء الاقتصادي لدورتي الاستغلال و الاستثمار
R5	Rexp/CA	الهامش الصافي للاستغلال	مردودية النشاط التجاري
R6	Rnet/CA	معدل الهامش الصافي	المردودية التجارية
R7	AE/CP	معامل الاستدانة	الاستقلالية المالية
R8	Rnet/VA	معدل الهامش على القيمة المضافة	مساهمة القيمة المضافة في نتيجة المؤسسة
R9	CA/CP	دوران الأموال الخاصة	قدرة المؤسسة على استغلال الموارد الخاصة
R10	VA/AE	القيمة المضافة إلى الأصل الاقتصادي	أداء الأدوات الصناعية والتجارية
R11	VA/Effectifs	الأصل الاقتصادي إلى متوسط عدد المستخدمين	إنتاجية اليد العاملة
R12	AE/Effectifs	نسبة التكامل العمودي	كثافة الاستثمار
R13	VA/CA	مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة	درجة تكامل المؤسسة داخل قطاعها
R14	Charge Personnel/VA	مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة	نصيب اليد العاملة من القيمة المضافة
R15	Frais Financiers/VA	المصاريف المالية إلى القيمة المضافة	نصيب المقرضين من القيمة المضافة
R16	Autofinancement/VA	التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة	نصيب المؤسسة من القيمة المضافة
R17	CAF/CP	القدرة على التمويل الذاتي الذاتي إلى الأموال الخاصة	مرد ودية الأموال الخاصة
R18	Frais Financiers/EBE	المصاريف المالية إلى الفائض الإجمالي للاستغلال	نصيب المقرضين من فوائض دورة الاستغلال.

الملحق رقم (2): نوافذ برنامج SPSS

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,605
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	294,760
	Ddl	153
	Signification de Bartlett	,000

Déterminant = 3,01E-011

Qualité de représentation

	Initial	Extraction
R1	1,000	,843
R2	1,000	,784
R3	1,000	,909
R4	1,000	,804
R5	1,000	,759
R6	1,000	,829
R7	1,000	,862
R8	1,000	,809
R9	1,000	,863
R10	1,000	,757
R11	1,000	,923
R12	1,000	,864
R13	1,000	,564
R14	1,000	,921
R15	1,000	,747
R16	1,000	,950
R17	1,000	,910
R18	1,000	,754

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus			Somme des carrés des facteurs retenus pour la rotation		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	4,905	27,249	27,249	4,905	27,249	27,249	3,006	16,700	16,700
2	2,688	14,935	42,184	2,688	14,935	42,184	2,915	16,196	32,897
3	2,628	14,601	56,785	2,628	14,601	56,785	2,898	16,098	48,995
4	2,016	11,199	67,984	2,016	11,199	67,984	2,822	15.678	64,672
5	1,413	7,848	75,831	1,413	7,848	75,831	1,636	9,088	73,761
6	1,201	6,673	82,505	1,201	6,673	82,505	1,574	8,744	82,505
7	,931	5,172	87,677						
8	,610	3,386	91,063						
9	,484	2,686	93,750						
10	,419	2,326	96,076						
11	,283	1,571	97,646						
12	,157	,873	98,519						
13	,116	,644	99,163						
14	,071	,397	99,560						
15	,059	,326	99,886						
16	,011	,064	99,950						
17	,008	,044	99,994						
18	,001	,006	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Matrice des composantes après rotation[a]

	Composante					
	1	2	3	4	5	6
R1	,668	,141	,270	-,144	-,497	-,190
R2	-,477	-,510	-,200	-,216	-,321	,326
R3	,123	,590	,199	,673	,196	-,122
R4	-,101	,458	,590	,456		-,160
R5	-,470	-,180	,623	,122	-,155	,281
R6	-,267	-,164			,194	,830
R7	,906	-,186				
R8	,209	,294		,804	,146	
R9	,801	,192		,393	,122	,115
R10		,707	,244	,247	,345	-,121
R11	,498	-,435	,360	,245	,489	-,237
R12		-,914			,137	
R13				-,111	-,731	
R14		,121		-,944		-,112
R15	,408	,246		,358		,622
R16			,968			
R17	,195		,913			-,159
R18	,216	,492	-,176	-,337	,476	,308

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Méthode de rotation : Varimax avec normalisation de Kaiser.

a. La rotation a convergé en 14 itérations.